

«نايسكو» توزع 60٪ نقداً

ارتفعت أرباح الشركة الوطنية للخدمات البترولية «نايسكو» في 2015 لتصل إلى 5,7 ملايين دينار، مقابل أرباح بلغت 3,4 ملايين دينار في 2014، بنمو نسبته 68٪.

وقالت الشركة في بيان للبورصة، إن ارتفاع أرباح الفترة يعود إلى زيادة عدد الحقوق المسندة للشركة من قبل شركة نفط الكويت. وأوصى مجلس إدارة الشركة بتوزيع 60٪ أرباح نقدية عن العام الماضي (بواقع 60 فلساً لكل سهم)، شريطة موافقة عمومية الشركة والجهات الرقابية المختصة.

شركة الفتوح القابضة تمتلك الأغلبية فيها ومستعدة لدعمها حاضراً ومستقبلاً  
S&P تمنح «كيكو» تصنيفاً ائتمانياً مرتفعاً  
وطويل الأجل مع نظرة مستقبلية مستقرة



قالت شركة مشاريع الكويت القابضة «كيكو» إن وكالة التصنيف الائتماني «ستاندرد آند بورز S&P» منحت الشركة تصنيفاً ائتمانياً بدرجة «gAAA-» طويل الأجل، وذلك وفق معايير الوكالة المعدلة للتصنيفات المحلية والإقليمية لدول مجلس التعاون الخليجي.

وأضافت الشركة في بيان للبورصة، أمس أنه وفقاً للوكالة، فإنه وبتاريخ 17 فبراير 2016 تم منح الشركة تصنيف «gAAA-» الإقليمي الذي يعادل التصنيف العالمي «BBB-» طويل الأجل مع نظرة مستقبلية مستقرة A/3 تصنيف قصير الأجل، وذلك بعدما أظهر الوضع الائتماني للشركة استمرار جودة المحفظة الاستثمارية ومستوى الدين الذي يتوافق مع هذا التصنيف.

وقالت الشركة إن مدلولات التصنيف، بحسب تقرير «S&P»، تتمثل في الآتي: ● لدى «كيكو» محفظة استثمارية كبيرة تمثل حصصاً مسيطرة في تلك الاستثمارات، مما يدعم الشركة في السيطرة والتحكم في سياسة توزيع الأرباح. ● نجاح الشركة في إدارة الديون على مدى السنوات الـ 5 السابقة.

● توقع باستمرار نسبة دين الشركة استناداً إلى القيمة السوقية عند مستوى لا يتعدى 30٪ وهي نسبة تتوافق مع مستوى «BBB-».

● متانة سيولة الشركة. ● توقع باستمرار الدعم من المالك الرئيسي «شركة الفتوح القابضة». ● وقالت الوكالة إن تصنيف «BBB-» يعكس وضع شركة المشاريع باعتبار شركة الفتوح القابضة تملك حصة الأغلبية فيها والمملوكة من قبل الأسرة الحاكمة في الكويت، والتوقع باستمرار هذا الدعم بالمستقبل إذا تمت الحاجة إليه.

وأشارت الوكالة في تقريرها إلى أن الشركة تمتلك

الشركة نجحت في

إدارة الديون على مدى الـ 5 سنوات الماضية

كل مؤشرات

«المشاريع» إيجابية والمخاطرة مقبولة

وقدرة عالية لتسديد

الديون

نسبة ديونها لا تتعدى

30٪ إلى القيمة

السوقية.. رغم كل

انهيارات السوق

سيولة بمليار دولار

تمكنها من التوزيع

بـ 119 مليون دولار

وانهاء الديون بـ 2018

نظم إدارة مخاطر أعمال «مقبول»، ويعكس وضع المحفظة الاستثمارية الكبيرة للشركة، وجودة الأصول المستثمرة فيها والحصص المسيطرة الكبيرة في تلك الاستثمارات التي تمنح سيطرة وتأثيراً استراتيجياً على سياسة توزيع الأرباح. ومع ذلك، فإن الوكالة ترى أن سيولة المحفظة أقل بالمقارنة مع الشركات ذات طبيعة عمل مشابهة ويتمثل هذا في استثمار غير مدرج كشركة OSN بالإضافة إلى سيولة محدودة في غالبية الأصول الأساسية، ولحمت الوكالة إلى وجود مخاطر بسبب تركيز المحفظة الاستثمارية على 3 شركات تشكل حوالي 70٪ من قيمتها.

أما تقييم الوكالة لنظم إدارة المخاطر المالية لشركات مشاريع الكويت القابضة فقد جاء بدرجة «متوسط»، وذلك بعدما نجحت الشركة خلال السنوات الـ 5 الماضية بإدارة ديونها بطريقة تتسم بالحرص والحصافة، ووفقاً لتقديرات الوكالة فإن نسبة القروض إلى القيمة السوقية تعتبر متفقتة مع التصنيفات الحالية وهي عند مستوى 29,7٪، كما في 31 يناير 2016.

بالرغم من انخفاض قيمة بعض الأصول، وذلك لتردي الأسعار السوقية، كما هو الحال لسعر بنك برقان، فإن الوكالة تتوقع أن تستمر شركة المشاريع في المحافظة

على نسبة دين استناداً إلى القيمة السوقية عند مستوى لا يتعدى 30٪. وعلى صعيد السيولة فقد قال تقرير ستاندر آند بورز إن شركة المشاريع تملك سيولة وفيرة منها: ● حوالي مليار دولار نقداً، كما هو في 31 ديسمبر 2015، قبل تسديد الشركة لسندات. ● 340 مليون دولار توزيعات وتسهيلات ائتمانية. أما استخدامات السيولة فهي حسب تقرير الوكالة كالتالي: ● توزيعات أرباح إلى الشركة الأم بقيمة 119 مليون دولار. ● نفقات إدارية وتمويلية بقيمة 150 - 155 مليون دولار.

● إلى جانب استحقاق السندات في عام 2016، والذي بحسب تقديرنا ستقوم الشركة بتسديده من السيولة التي تمتلكها، فإنه لن يكون على الشركة أي استحقاق لسداد ديوان حتى عام 2018.

وأنتهى السهم تعاملات أمس عند مستوى إغلاقه السابق 550 فلساً بتداولات قيمتها 134 ألف دينار، علماً أن «كيكو» حققت 53 مليون دينار أرباح في 2015 بنمو 15٪ عن 2014 التي حققت فيها أرباحاً تقدر بـ 46 مليوناً، وأوصى مجلس الإدارة بتوزيع 25٪ نقداً بواقع 25 فلساً لكل سهم.

تبلغ الشركة بمستندات الدعوى المرفوعة ضدها

الحكومة الأميركية تحصل على حق التواصل

مع «أجيليتي» بالوسائل البديلة

وذلك بإعادة الشكوى الأصلية للدعوى لرفض الشركة تسلمها. وعزت الشركة، عدم تسلم الطلبات نتيجة لعدم كتابة اسمها بشكل صحيح. وأشارت الشركة إلى أنه مؤخراً رفضت الهيئة المركزية بالكويت قبول تسليم المراسلات الخاصة بالهيئة المركزية بالولايات المتحدة، مؤكدة على أن ادعاء الشركة بأن الطرفين مشتركين في إجراءات فنانائية غير صحيح.

2016، ستكون المحاولة الأولى للحكومة للتبليغ بالشكوى الأصلية وفقاً لاتفاقية لاهوي حيث أنه قد مر على الشكوى خمس سنوات. وأوضح البيان أن خلال الخمس سنوات قد حاولت الحكومة تبليغ شكواها للتلدخ، ولكن الهيئة المركزية بالكويت لم ترد مطلقاً على الطلبات المتكررة من الحكومة الأميركية بشأن تبليغ مركز سلطان، وقد قامت بالرد على الطلبات المتكررة بشأن تبليغ شركة المخازن الحكومية،

الولايات المتحدة تسعى إلى إخطار «أجيليتي» عن طريق تبليغ مستشارها المحلي، وعن طريق التبليغ بإعلان منشور، كما تسعى إلى تبليغ شركة «مركز سلطان» عن طريق البريد الإلكتروني وإعلان منشور.

وأكدت الشركة أن وسائل التبليغ هذه غير ممنوعة بموجب الاتفاقية الدولية ولا يمكن لـ «أجيليتي»، رغم اعتراضها، الاعتراض على هذا الواقع. وقالت الشركة إنه في مارس

قالت شركة أجيليتي للمخازن العمومية، إن قاضي المحكمة الجزئية الأميركية قد منح حكومة الولايات المتحدة طلب استخدام وسائل بديلة لتبليغ الشركة بمستندات الدعوى المرفوعة ضدها من قبل الحكومة الأميركية. وأوضحت الشركة في بيان للبورصة أمس، أن هذه المنحة لا تعد حكماً في موضوع الدعوى الرئيسي، مشيرة إلى أنها تدرس الخيارات القانونية في هذه الشأن. وأشارت الشركة إلى أن

قرار تثبيت الإنتاج «ولد ميتاً».. ولن نرى مستويات 40 دولاراً قريباً

الكويت تثبت إنتاج النفط عند 3,025 ملايين برميل



أسعار النفط وجلب التوازن إلى السوق.

وأكد أن الحالة الوحيدة التي ستحدث توازن للسوق النفطية هو تخفيض الإنتاج سواء من داخل أوبك وخارجها، مشيراً إلى أن تخمة المعروض حالياً والتي تصل إلى أكثر من مليوني برميل تحدث بركة في الأسواق العالمية. وذكر أن انخفاض أسعار النفط شجع العديد من الدول المستهلكة على بناء مخزونات ضخمة من النفط، مشيراً إلى أن بيانات إدارة معلومات الطاقة الأميركية، أحدثت صدمة في السوق النفطية حيث أظهرت أن مخزونات النفط الخام التجارية في الولايات المتحدة زادت بمقدار 2,1 مليون برميل، لتصل إلى ذروتها بـ 504,1 ملايين برميل وذلك بزيادة قدرها 7٪ تحسباً لخروج العديد من شركات إنتاج النفط إلى السوق.

الاتفاق لن يوفر مناخاً إيجابياً لدعم أسعار النفط وجلب التوازن إلى السوق

كشف مصدر نفطي مسؤول لـ «الانباء» أن إنتاج الكويت النفطي يبلغ حالياً 3,025 ملايين برميل يومياً، وهي الطاقة الإنتاجية التي ستلتزم بها الكويت خلال الأشهر المقبلة تنفيذاً للاتفاق الذي توصلت إليه روسيا والسعودية أكبر بلدين مصدري النفط في العالم بتجميد الإنتاج عند مستويات شهر يناير الماضي. وقال المصدر إن القرار الذي اتخذ منتصف الأسبوع الماضي بتثبيت الإنتاج «ولد ميتاً» وبالتالي لن نرى أي ارتفاع في الأسعار للمستويات التي يرغبها كل المنتجين في المستقبل، مستبعداً وصول أسعار النفط إلى 40 دولاراً للبرميل على المدى القصير، ومشدداً على أن قرار الاتفاق لن يوفر مناخاً إيجابياً لدعم

أحمد مغربي

الذي اتخذ منتصف الأسبوع الماضي بتثبيت الإنتاج «ولد ميتاً» وبالتالي لن نرى أي ارتفاع في الأسعار للمستويات التي يرغبها كل المنتجين في المستقبل، مستبعداً وصول أسعار النفط إلى 40 دولاراً للبرميل على المدى القصير، ومشدداً على أن قرار الاتفاق لن يوفر مناخاً إيجابياً لدعم



STC  
الاتصالات السعودية

إعلان

مساهمي شركة الاتصالات الكويتية (VIVA)

تعلن شركة الاتصالات السعودية (STC) عن استكمال إجراءات الاستحواذ الاختياري المقدم من شركة الاتصالات السعودية على جميع أسهم شركة الاتصالات الكويتية (VIVA). وبذلك تصبح النسبة المملوكة لشركة الاتصالات السعودية في شركة VIVA 51.80%.

على المساهمين الذين شاركوا بالعرض مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة (الكائنة في برج أحمد - شارع الخليج العربي - الدور الخامس) لاستلام الشيكات من الساعة 8:30 صباحاً إلى الساعة 1:30 ظهراً اعتباراً من يوم الاثنين الموافق 2016/02/22.

«ياكو» تنفي تسلم 17 مليون دينار من «الصحة»

ليس لديها علم عما تتناوله وسائل التواصل الاجتماعي، مؤكدة على نفيها لتلك الإشاعات.

2016، تفيد بتسليم «ياكو» مبلغ مالي من وزارة الصحة بحدود 17 مليون دينار، وأوضحت الشركة أنها

في بيان للبورصة أمس، إن وسائل التواصل الاجتماعي كانت قد تداولت أخبار الخميس الماضي 18 فبراير

نفت شركة ياكو الطبية تسلمها مبالغ مالية ضخمة من وزارة الصحة بحدود 17 مليون دينار. وقالت الشركة

80٪ انخفاض خسائر «تحصيلات»

مصروفات الشركة. وأوصى مجلس إدارة الشركة في اجتماعه بعدم توزيع أرباح عن العام الماضي، شريطة موافقة عمومية الشركة والجهات الرقابية المختصة.

السوقية للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، مما أدى إلى الاعتراف بخسائر غير محققة بلغت 100 ألف دينار، وعدم قدرة الإيرادات التشغيلية على تغطية

دينار، مقابل خسائر بلغت 2,27 مليون دينار في 2014، بانخفاض نسبته 80٪. وقالت الشركة في بيان للبورصة، إن خسائر الفترة تعود إلى انخفاض القيمة

أظهرت النتائج المالية لشركة تصنيف وتحصيل الأموال «تحصيلات» تراجع خسائر الشركة في العام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2015، لتصل إلى 454 ألف